جزم المضارع بين النحاة القدامى وعلماء اللغة المعاصرين عرض ودراسة

بقلم الدكتور

أسامة بن حسين جبرتي

الأستاذ المساعد قسم النحو والصرف ـ كلية اللغة العربية ـ
جامعة أم القرى ـ المملكة العربية السعودية

المجلد السادس والعشرون للعام ٢٠٢٢م
الجزء الثالث (إصدار ديسمبر)

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠٢٢م

بسم الله الرحمن الرحيم

جزم المضارع بين النحاة القدامى وعلماء اللغة المعاصرين عرض ودراسة

أسامة بن حسين جبرتي

قسم النحو والصرف ـ كلية اللغة العربية ـ جامعة أم القرى ـ المملكة العربية السعودية

البريد الإلكتروني : ohj2020@gmail.com

الملخص

يعد الإعراب من أهم عناصر عبقرية اللغة العربية، ومن تلك الحالات الإعرابية الجزم، فقد دار حولها كثير من الجدل والتنازع، فوددت في هذا البحث أن أقدم معالجة مختلفة لمسألة جزم الفعل المضارع، حيث تناولتُ في التمهيد تعريف الجزم لغةً واصطلاحًا، وعلاقتهما علاقة الدال بالمدلول، وبعدها عرجت على استخدام مصطلح الجزم عند بعض العلماء، ثم استقرار العلماء على مصطلح الجزم المتداول في كتب النحو. ومن خلال المصطلح تطرقت إلى الخلاف في مسألة الجزم: أمن باب الإعراب أم من باب البناء؟، وقد دار خلاف حولها بين المازني ومن وافقه من علماء اللغة المعاصرين مقابل جمهور النحويين، وذكرت الرد على رأيهما وبيان الأدلة على ذلك. ومن ثم عرضت مسألة جزم المضارع الصحيح، والخلاف حول وقوع الحذف على الحركة أم اجتزاء الحركة كما يرى بعض المعاصرين، وكان لمسألة جزم المضارع المعتل اهتمام عند الباحثين، فجليت المسألة ابتداءً من كلام سيبويه وفهم النحاة لعبارته، والجدل الذي جرى حول تقعيد المسألة بناءً على ذلك، وعرضت كلامًا لبعض المعاصرين حول حذف حرف العلة، وأدلتهم، وفهمهم لكلام المتقدمين بناء على فهم بعض النحاة لكلام سيبويه، ومناقشة أدلة كل قول والرد عليه، وبيان الراجح بالأدلة العلمية، وبعدها تداولت مسألة علامة جزم الأفعال الخمسة، وكيف تجاذب العلماء المسألة بالنظر إلى النون من زيادتها أو أصالتها أو تأثيرها في الإعراب وأدلة كل فريق، وبيان الراجح من المسألة، وختمت البحث بأهم النتائج.

الكلمات المفتاحية : المعتل ، الإعراب ، البناء، الحذف، السكون .

الترقيم الدولي الإلكتروني
ISSN 2636 - 316X

الترقيم الدولي
ISSN 2356-9050

The present tense verb Jazm between ancient grammarians and contemporary linguists (presentation and study)

Osama Hussein Jabarti

Assistant Professor at the College of Arabic Language at Umm Al-Qura University .

Email: ohj2020@gmail.com

Abstract

Syntax is one of the most important elements of the genius of the Arabic language, and one of those syntactic cases is assertiveness, and a lot of controversy and conflict revolved around it. I came across the use of the term Jazm by some scholars, then the scholars settled on the term Jazm that is used in grammar books. Through the term, I dealt with the dispute in the issue of assertiveness from the side of syntax or from the section of construction? and there was a dispute about it between Al-Mazini and those who agreed with him from among the modernists versus the grammarians' audience, and I mentioned the response to their opinion and the evidence for that And then I presented the issue of asserting the correct present, and the dispute about the occurrence of omission on movement or partiality of movement as seen by some modernists, and the issue of assertiveness of the present disorder was of interest to researchers, so the issue was clarified starting from Sibawayh's words and the grammarians' understanding of his phrase, and the controversy that took place around the issue based on that And the words of the modernists about deleting the vowel, their evidence, and their understanding of the words of the forerunners based on the understanding of some grammarians of Sibawayh's words, discussing the evidence for each saying and responding to it, and clarifying the most correct with scientific evidence. Or its originality or its impact on the syntax and the evidence for each team, and the most correct statement of the issue, and concluded the research with the most important results it reached.

Keywords: the diseased , the syntax , construction, deletion , stillness .

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

الحمد لله الذي رفع السماوات بلا عمد ولا نصب، والصلاة والسلام على أفصح من تكلم بالعربية ونطق، وعلى آله وصحبه الغر الميامين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

حبا الله هذه اللغة الشريفة هبات جليلة، وعطيات مباركات دون لغات البشر، بأن اختارها الكريم -سبحانه- لآخر كتبه على أفضل رسله ﷺ، فالأفضلية متجذرة في هذه اللغة بكل الأحوال والوجوه، وقيض الله ﷻ العلماء والمهتمين من المتقدمين والمتأخرين؛ لخدمتها، والذب عنها، والحفاظ عليها من اللحن والخطأ. فزخرت مكتبة العربية بالمؤلفات النافعة الجليلة، والرسائل العلمية المتخصصة على مر العصور في فترة لا تقل عن خمسة عشر قرناً، فأدلى كلٌ برأيه واجتهاده -ولكل مجتهد نصيب-، وقد تأثر كل منهم بالمدارس المختلفة والمشارب المتنوعة في القديم والحديث، فبدا ذلك على رأيه وتوجهاته واختياراته، ولا ريب أن الآراء تختلف بتقادم العصور وتطور العلوم والانفتاح على الحضارات الأخرى مما يثري الساحة العلمية بالآراء المتنوعة.

وبعد إمعان النظر في مسائل العربية، وفي ظل تطور العلوم في العصر الحديث، تغيرت آراء ورُجِّحت أخرى بعد أن كانت مرجوحة. ومن ذلك الفعل المضارع، فقد تناوله اللغويون بمزيد من التفصيل، فقد خرج عن نظام الأفعال في الإعراب، والعوامل الخاصة به من نصبٍ وجزمٍ، فمن المسائل التي عني بها كثير من العلماء قديمًا وحديثًا الجزم، وما يلحق به من أدوات الجزم، وأدوات الشرط وجوابه، والطلب، وجزم المعتل الآخر، وجزم الأفعال

الخمسة، وغيرها من المسائل المتعلقة بالجزم، وكان الجزم ما أردت وعمدت، فالحديث فيها متصل بين علماء الماضي والحاضر، فشرعت في دراسة الجزم من وجوه عدة: المعنى، والإعراب.

أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث في عدة مسائل منها:

- تأثير الدراسات الحديثة على الأحكام النحوية.
- الخلاف بين النحويين في توجيه إعراب جزم المضارع.

وبني البحث على الأسئلة التالية:

- هل لمعنى الجزم الاصطلاحي علاقة بمعناه اللغوي؟
- ما وجوه استخدام مصطلح الجزم عند العلماء؟
- هل الجزم إعراب أم بناء؟
- ما علامة جزم المضارع المعتل الآخر؟
- لم اختلف النحويون في إعراب الأفعال الخمسة؟

واتبعت في بحثي المنهج الوصفي التحليلي، واصفاً آراء العلماء مع التحليل والوقوف عندها.

الدراسات السابقة:

ظهرت رسائل وبحوث تناولت جوانب منها ناهيك عن ثنايا الكتب القديمة والحديثة، فمن البحوث المتخصصة التي تناولت هذه المسألة:

- إعراب الفعل المضارع المعتل الآخر المجزوم للدكتور محمد الروابده، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد الثاني عشر، العدد الثاني، ١٩٩٧م. فالبحث خاص بجزم المعتل الآخر، وبنى بحثه على تدعيم رأي المحدثين.

- إعراب الفعل المضارع وبناؤه بين النحاة القدماء والمحدثين، للدكتور عبد الكريم مصلح محمد البحلة.

تناول الباحث حالات المضارع الإعرابية ومواضع هذه الحالات –وفق اجتهاده– ويرى إعراب الفعل المضارع مطلقًا حتى المتصل بنون التوكيد، ونون النسوة.

- التفسير الدلالي في إعراب المضارع: الجزم أنموذجًا، أحمد محمد حسين بشارات، جامعة اليرموك.

تحدث عن تعريف الجزم والعلاقة بين اللغة والاصطلاح، وناقش في البحث النظرة الدلالية لإعراب المضارع والعلاقة الإسنادية وأثرها على الإعراب.

أما في هذا البحث أردت أن أعرج على الجزم بحالاته المتنوعة من الصحيح والمعتل والأفعال الخمسة، فظهر لي من الاختلاف بين العلماء مسائل دقيقة بُنيت عليها آراء وأحكام، كان لها الأثر في تقعيد النحو والإعراب. فعرضت أقوال اللغويين المتباينة قديمهم وحديثهم – ما وقفت عليه– بشتى توجهاتهم ومشاربهم عرضًا علميًا محايدًا بعيدًا عن التعصب – فيما بدا لي– متبعًا الدليل في المسألة، وأجلي ما وقفت عليه في هذا البحث.

خطة البحث:

قسمت البحث إلى ما يلي:

- مقدمة وفيها: أهمية البحث والدراسات السابقة.
- تمهيد: وضمنته تعريف الجزم لغة واصطلاحًا.
- المبحث الأول: استخدام مصطلح الجزم.
- المبحث الثاني: الجزم بين الإعراب والبناء.
- المبحث الثالث: حالات جزم الفعل المضارع، وفيه ثلاثة مطالب:
  - المطلب الأول: جزم الفعل المضارع صحيح الآخر.
  - المطلب الثاني: جزم الفعل المضارع معتل الآخر.
  - المطلب الثالث: جزم الأفعال الخمسة.
- الخاتمة.
- ثبت المصادر والمراجع.

هذا جهد المقل فما كان من صواب فمن توفيق الله، وما كان من زلــل فمن نفسي ومن الشيطان. فاللهَ أسأل التوفيق والسداد في الدنيا والآخرة.

تمهيد:

تعريف الجزم:

الجزم لغة: الْقَطْعُ، وهو ما عليه جمهور أهل اللغة [١]. قال ابن دريد: «وَكُلُّ شَيْءٍ قَطَعْتَهُ فَقَدْ جَزَمْتَهُ، وَبِهِ سُمِّيَ الْجَزْمُ فِي الْكَلَامِ؛ لِقُصُورِهِ عَنْ حَظِّهِ مِن الْإِعْرَابِ» [٢]. وقال الجوهري: «جَزَمْتُ الشَّيْءَ: قَطَعْتُهُ. وَمِنْهُ جَزْمُ الْحَرْفِ وَهُو فِي الْإِعْرَابِ كَالسُّكُونِ فِي الْبِنَاءِ» [٣].

وقال ابن فارس: «الْجِيمُ وَالْمِيمُ وَالزَّايُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، وَهُو الْقَطْعُ. يُقَالُ: جَزَمْتُ الشَّيْءَ أَجْزِمُهُ جَزْمًا» [٤]. وقال الكفوي: «القطع والأخذ في الشيء بالثقة... وجزم الحرف أسكنه» [٥].

وربط كثير من اللغويين والنحويين بين المدلول اللغوي للجزم (القطع) والاصطلاحي، ومن ذلك ما أورده الأزهري عن المبرد مرويًا عن أبي عمرو: «إِنَّمَا سُمِّيَ الْجَزْمُ فِي النَّحْوِ جَزْمًا؛ لَأَنَّ الْجَزْمَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ الْقَطْعُ»[٦].

وقال الزجاج: «وأما الجزم فأصله القطع. يقال: جزمت الشيء، وجذمته، وبترته، وجذذته، وصلمته، وفصلته، وقطعت بمعنًى واحد. فكأن

---

(١) ينظر: تهذيب اللغة: ٦٢٧/١٠ (ج ز م) ؛ والمحكم: ٣٠٢/٧ (ج ز م).
(٢) ينظر: الجمهرة: ٤٧٢/١ (ج ز م).
(٣) ينظر: الصحاح: ٥/ ١٨٨٧ (ج ز م).
(٤) ينظر: المقاييس: ٤٥٤/١ (ج ز م).
(٥) ينظر: الكليات: ٣٥٥.
(٦) ينظر: تهذيب اللغة: ٦٢٧/١٠ (ج ز م).

معنى الجزم قطع الحركة عن الكلمة، هذا أصله، ثم جعل منه ما كان بحذف حرف على هذا؛ لأن حذف الحركة وحذف الحرف جميعًا يجمعهما الحذف»[١].

وقال ابن فارس: «وَالْجَزْمُ فِي الْإِعْرَابِ يُسَمَّى جَزْمًا؛ لِأَنَّهُ قُطِعَ عَنْهُ الْإِعْرَابُ» [٢].

وقال رمزي بعلبكي: «يفيد الجزم عامة أن وقوع الفعل متوقف فيه أو مشروط، وفي هذا (قطع) لفكرة الدوام التي رأيناها تصاحب رفع المضارع. ومن هنا يبدو أن اصطلاح (الجزم) مناسب جدًا للمعنى الذي يصاحب الجزم؛ لأن الجزم في اللغة القطع». ثم يقول: «وأرى اعتباره قطعًا لدوام المرفوع، أولى من اعتباره قطعًا لعلامة الإعراب في المرفوع» [٣].

واصطلاحًا: عرفه ابن حيان بقوله: «الجزم: قطع الحركة أو ما قام مقامها، وهو حذف إما لحركة نحو: لم يضرب أو لحرف نحو: لم يقوما، ونحوه على الصحيح» [٤].

وقال ابن القواس: «حذف حركة أو حرف من حروف العلة، أو ما شبه به بعامل، وهو مشبه بالدواء؛ لأنه إن صادف فضلة وهي الحركة حذفها، وإلا قطع بعض أجزاء الفعل» [٥].

---

(١) الإيضاح في علل النحو: ٩٣.

(٢) المقاييس: ٤٥٤/١ (ج ز م) وينظر: سر صناعة الإعراب: ٤٠/١. ؛ والمحكم: ٧: ٣٠٢ (ج ز م).

(٣) نحو الفعل المضارع ومكانته: ٩٢.

(٤) ينظر: الارتشاف: ٤١٣/١

(٥) ينظر: شرح ألفية ابن معطي لابن القواس: ٣١٥/١.

فالجزم له من مدلوله اللغوي نصيب -كما يظهر مما سبق-، فالقطع والبتر هو الحاصل اللغوي لهذا المصطلح في علم النحو، فهو توافق بين الدال والمدلول، فقطع آخر المضارع عن الإعراب متوافق مع المدلول اللغوي للجزم بالقطع والبتر.

مصطلح الجزم:

إن النحويين اصطلحوا فيما بينهم بمصطلحات تخص هذا العلم كما هو الحال في بقية العلوم، ومن تلك المصطلحات الخاصة بالإعراب -وهي الحالات المعروفة-: الرفع، والنصب، والجر، والجزم وهو من المصطلحات التي لم يتفق عليها البصريون والكوفيون، فقد روى أبو حيان عن الكسائي ثلاث مصطلحات فقط الرفع والنصب والخفض، وهو رأي أكثر الكوفيين كما ذكر أبو حيان حيث قال: «قال الكسائي في بعض كتبه: «أواخر الكلم على ثلاثة أحرف على الرفع والنصب والخفض». وكذلك قال أكثر الكوفيين» [(١)].

وكان الفراء يستخدم مصطلح الجزم في عدة مواطن غير المضارع منها:

- أطلق على السكون جزمًا عند حديثه عن قول الله ﷻ: ﴿كَمْ لَبِثْتَ﴾ [(٢)] حيث قال: «وقد جرى الكلام بالإدغام للثاء ولقيت التاء وهي مجزومة» [(٣)].

- وفي موطن آخر استخدم الجزم عند إعراب فعل الأمر في قوله تعالى: ﴿قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ ٱللَّهَ﴾ [(٤)] حيث قال: «جزمها ابن عباس وهي في قراءة أُبيّ وعبد

(١) التذييل والتكميل: ١٣٧/١
(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٥٩
(٣) معاني القرآن للفراء: ١٧٢/١
(٤) سورة البقرة، الآية: ٢٥٩

الله جميعًا...» [١]. وكأن الفراء قد أخذ كلمة الجزم على معناها اللغوي، فاستخدمها في أكثر من موضع بهذا المدلول، وهذا ما جرى مع بعض المصطلحات، فقد مرت بمراحل حتى استقرت على المصطلحات المتداولة[٢].

وقد اختلف النحويون في مسألة إطلاق مصطلح الجزم، أهو خاص بإعراب المضارع، والوقف خاص بالبناء أم أن مصطلحي الجزم والوقف مترادفان؟ انقسم العلماء إلى رأيين:

الرأي الأول:

الجزم للإعراب والوقف للبناء- كما في الفعل المضارع المعرب وفعل الأمر المبني- وبه قال جمهور النحويين، قال سيبويه: «فالرفع والجر والنصب والجزم لحروفِ الإعراب، وحروفُ الإعراب للأسماء المتمكّنة وللأفعال المضارِعة لأسماء الفاعلين ...» ثم قال: «الوقفُ قولهم: اضرب. في الأمر...» [٣].

وقال الرضي: «الجزم بمعنى القطع، والوقف والسكون بمعنى واحد، والحرف الجازم كالشيء القاطع للحركة أو الحرف، فسمي الإعرابي جزمًا والبنائي وقفًا وسكونًا» [٤].

---

(١) معاني القرآن للفراء: ١٧٣/١

(٢) المصطلح النحوي نشأته وتطور ٩١، ٩٢، ٩٥، ٩٦

(٣) الكتاب: ١٣/١، ١٧.

(٤) شرح الرضي على الكافية: ١/ ٧١

الرأي الآخر:

أن الوقف والجزم بمعنًى واحد قال ابن جني: «واعلم أن لفظ الوقف كلفظ الجزم سواء تقول: اضرب. كما تقول: لا تضرب» [١].

ووافقه بعض الباحثين المعاصرين أن الجزم والوقف لفظان لمدلول واحد صوتيًا؛ لما اتفق العمل الفونولوجي في الصيغ الصرفية في حالتي الجزم والوقف كان الاصطلاح بأحد المصطلحين مغنيًا عن الآخر موفيًا بدلالته في وصف أي من الحالين [٢] مستدلين بكلام اللغويين للجزم كما سبق.

الترجيح:

الحق أن الجزم خلاف الوقف على مذهب جمهور النحويين لما يلي:

١- كان الجمهور دقيقًا في التفريق بين الجزم والوقف؛ بناءً على القواعد النحوية كالإعراب والبناء، فقد نص اللغويون -وعلى رأسهم سيبويه- على أن الجزم للمعرب والمقصود به المضارع، والوقف للمبني والمقصود به الأمر، ولكل أحكامه الخاصة به.

٢- كون الوقف للبناء والجزم للإعراب أوفق من حيث اللغة، فالقطع - كما سلف في البحث- معنى الجزم لغة، أما البناء فثابت، ومصطلح الوقف أصدق عليه من الجزم للإعراب المتغير.

---

(١) اللمع في العربية: ٩٠.

(٢) ينظر: نحو الفعل المضارع ومكانته في التراكيب الإسنادية: ٩٤؛ والفعل الناقص دراسة صوتية: ٥٩٢، ٥٩٥

٣- دمج المصطلحات في قالب واحد يجعل من الأحكام النحوية ملتبسة. فعند النظر إلى المضارع المعرب يكون علامة جزمه السكون (حذف الحركة) مثل: لا تكتبْ، وأما الأمر المبني مثلًا لا يدخل عليه الحذف: اكتبْ. كلا الفعلين ختما بالسكون في الأول حذف الحركة، وفي الثاني على الأصل، ولو اعتددنا برأي الآخر؛ لانتفى الاتفاق بين الوقف والجزم.

الجزم بين الإعراب والبناء:

اختلف النحويون حول جزم المضارع هل هو إعراب أم بناء؟ على قولين:

القول الأول:

أن المضارع المجزوم معرب ما لم تتصل به نون النسوة ونون التوكيد، وقال به جمهور النحويين، وقد سبق ذكر بعض أقوالهم.

القول الآخر:

أن علامة المضارع المجزوم البناء على الوقف، وإلى هذا الرأي نحا المازني، وقد نسبه إليه بعض النحويين حيث نُقل عنه قوله: «فإذا قلت: زيد لم يقم، فقد وقع الفعل موقعًا لا يقع فيه الاسم، فرجع إلى أصله البناء» [(١)]. وإلى هذا مال الرضي، ولكنه أبى خرق الإجماع حيث قال: «ولولا كراهة الخروج من إجماع النحاة، لحسن ادعاء كون المضارع المسمى مجزومًا: مبنيًا على

---

(١) الإيضاح: ٩٤ وينظر: حاشية الصبان: ١٢٥/١. وحصر بعض النحويين الرأي بجواب الشرط ينظر: أسرار العربية: ٣٣٧؛ والإنصاف:٤٨٣؛ وشرح ابن يعيش: ٢٦٥/٤؛ والارتشاف: ٨٣٦.

السكون؛ لأن عمل ما سمي جازمًا لم يظهر فيه لا لفظًا ولا تقديرًا؛ وذلك لأن أصل كل كلمة اسمًا كانت أو فعلًا أو حرفًا، أن تكون ساكنة الآخر، ومن ثم لا تطلب العلة للبناء على السكون» (١). وقد أثبت هذا الرأي مع جزم المضارع المعتل الآخر كما سيأتي.

وقد وافق هذا الرأي –من علماء اللغة المعاصرين– المخزومي وبنى عليه أن المضارع مبني في كل الحالات حيث قال: «أكبر الظن أن اختلاف أواخر الأفعال المضارعة غير الملحقة بنون التوكيد أو نون النسوة أو المسبوقة بأدوات الشرط– وقد أثبتُ من أجله رأي أبي عثمان المازني لوجاهته– لا يعني إعرابه؛ لأن هذه الأوجه المختلفة إنما جاءت لتشير إلى معانٍ غير إعرابية تعاقبت عليه، وتعاقب الحركات على آخر الفعل المضارع كتعاقبها على آخر الفعل الماضي... ولم يقل أحد إنه معرب». وبعد ذلك يستدل بـ (حيث) أن التاء تتغير كما جاء عن الكسائي، ثم يعلل أن فكرة العامل ما هي إلا انخداع بالتغيير اللفظي حين تسبقه الأدوات (٢).

الرد على القول الأخير:

وقد رد النحويون على رأي المازني، ومن هذه الردود ما قاله الزجاج: «وذلك أنه يجب من هذا أن تكون الأفعال أيضًا في حال النصب غير معربة في قولك: إذن أكرمَك، ولن يقومَ زيد وما أشبه ذلك؛ لأنها قد وقعت موقعًا لا

(١) شرح الكافية للرضي: ٧/٤.

(٢) ينظر: في النحو العربي: ١٣٣، ١٣٤.

تقعه الأسماء» [١]. ولم يعتد ابن هشام برأي المازني، وأن رأيه ليس بشيء [٢].

الترجيح:

الصواب ما قال به الجمهور إن المضارع معرب إذا وقع موقع الجزم، ولم تتصل به نون التوكيد أو نون النسوة . للأدلة الآتية:

١- كون الجزم لم يظهر في المضارع - كما يرى الرضى- مخالف لأحكام العربية، فالفعل المضارع المجزوم لم يأت على صورة واحدة، بل جاء منه الأفعال الخمسة وعلامة جزمها حذف النون، وصورة المعتل الآخر وعلامته حذف حرف العلة.

٢- إن قياس د. المخزومي على الفعل الماضي قياس مع الفارق، فالماضي فعل ثابت إعرابيًا ودلاليًا أما المضارع فمغاير له:

أما إعرابيا: فالمضارع المعرب متغير في كل الأحوال بتنوع العوامل الداخلة عليه، والفعل الماضي المبني لم تدخل عليه العوامل حتى يتغير آخره.

وأما دلاليًا فالمضارع تتغير دلالته بالعوامل فـ(لن) لنفي الاستقبال و(لم) لنفي الماضي وهكذا... فجدير بهذا الفعل- لتغير دلالته والأدوات الداخلة- أن يكون معربًا، وأما حديثه عن نظرية العامل فليس هذا محل لسرد الخلاف والرد عليه، فهي مذكورة في مظانها.

---

(١) الإيضاح في علل النحو: ٩٤.

(٢) ينظر: شرح شذور الذهب: ٣٦.

حالات جزم المضارع وما جرى فيها:

قعّد النحاة قواعد لجزم المضارع بناء على صحته واعتلاله، وما اتصل به من ضمائر رفع. فالسكون عند جمهور النحويين علامة أصلية، وما بقي من علامات فهي فرعية:

أولًا: جزم المضارع صحيح الآخر:

سبق الحديث أن المضارع صحيح الآخر مجزوم بحذف الحركة (السكون) على رأي الجمهور من المتقدمين والمعاصرين وتباينت الآراء حول علة حذف الحركة على قولين:

القول الأول:

أن المضارع الصحيح الآخر المجزوم تكون علامة جزمه السكون، فالجزم حذْفٌ فحذفت الحركة، وبه قال جمهور النحويين، وممن يقول بهذا القول المبرد حيث قال: «لأن الجزم حذف الأواخر فإذا صادفت الحرف متحركًا حذفت الحركة» (١).

القول الآخر:

أن الجزم حذف الحركة القصيرة؛ للدلالة على معنى القطع أو الجزم يقول منير البعلبكي: «ولعل حركة الجزم –وهي السكون في غير الأفعال الخمسة– مؤشر صوتي إلى معنى القطع أو الجزم هذا» (٢). ويعلل آخر بأن الجزم وقع بسبب قانون صوتي اصطلاحي؛ فقد أتى بعد الفعل صوت

(١) المقتضب: ١٦٦/٣

(٢) نحو الفعل المضارع ومكانته: ٩٣.

متحرك، فعليه لا صعوبة في نطق الفعل ساكنًا مثاله: لم يكتبْ طالب. وأُدْخل في باب الإعلال بالتسكين أو التغيير بالحذف؛ لأن الضمة حذفت من آخر الفعل المضارع بعد دخول الجازم، وأن التغييرات السابقة تغييرات اصطلاحية؛ للتمييز بين المعاني ثم أصبحت قياسًا يعتمد [١].

الترجيح:

يرى الباحث أن القدماء والمعاصرين متفقون على أن الحذف وقع على الحركة وإن اختلفت العلة. فيمكن الجمع بين القولين بأن العلة في هذا المقام تجمع بين اللفظ والدلالة، فاللفظي يظهر عند النطق بالضم فلابد من تأثير الجازم على المضارع المعرب بحذف الحركة حتى يفرق بين المرفوع والمجزوم وتعود الكلمة إلى الأصل، والدلالة للتمييز بين دلالة الإثبات ودلالة الجزم سواء بالنهي أو الأمر.

من علامات جزم المضارع الفرعية:

جزم المضارع المعتل الآخر:

إن مسألة جزم المضارع المعتل الآخر مسألة من وجهين الوجه الأول: الأداء، والوجه الثاني: ما جرى في الكلمة من تغييرات وما بني عليها من قواعد. أما الأداء فآخر المضارع المعتل المجزوم أقل زمنًا في النطق من المضارع المعتل غير المجزوم. وخير شاهد على ذلك أداء قراء القرآن الكريم لآيات ورد فيها المضارع المعتل الآخر مجزوما، فلا ريب أن القراء مستأمنون على نقل القراءة بأدائها الصحيح من خلال السند المتصل إلى

---

(١) وبه قال د. صلاح الدين حسين ينظر: التغيرات الصوتية في التركيب اللغوي العربي: ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٧، ٣٢٨

النبيﷺ. ويشهد أيضًا لذلك الشعر فالأوزان تبين أن زمن المقطع يقل عن المعتل الآخر غير المجزوم.

أما الوجه الآخر من المسألة فقد جرى الخلاف فيه بين القدماء والمعاصرين، وانقسم القدماء أيضًا فيما بينهم، وبيان الخلاف على النحو التالي:

اختلف المتقدمون حول علة حذف آخر الفعل المضارع المعتل الآخر، وقبل أن أشرع في ذكر المسألة وجب التنويه على مسألة تقدير حركات الإعراب على الفعل المضارع المعتل الآخر حال الرفع أم هي غير مقدرة؛ حتى تتضح آراء بعض العلماء، وعلى أي أمر بنوا هذه الآراء خاصة المتقدمين، وفيما يلي بيانها:

المذهب الأول:

أن الحركات الإعرابية في حال الرفع مقدرة على آخر المضارع المعتل، وفي حال النصب مقدرة على الألف، فعند الجزم يكون الحذف للحركة المقدرة على حرف العلة، وهذا القول منسوب لسيبويه [١].

المذهب الثاني:

لا حركة مقدرة في الرفع [٢]، نقل النحاس كلامًا لابن السراج: «ولما كان الإعراب في الأسماء لمعنى حافظنا عليه بأن نقدّره إذا لم يوجد في اللّفظ،

---

(١) وهذا الرأي مفهوم كلام سيبويه عند جمع من العلماء، ينظر: التعليقة للنحاس:٧٤؛ وتمهيد القواعد: ٢٩٢/١؛ وشرح التصريح: ٨٦/١، ٨٧؛ والأشباه والنظائر: ١٨٩/٢.

(٢) ينظر: التعليقة للنحاس:٧٤؛ وتمهيد القواعد: ٢٩٢/١؛ وشرح التصريف الملوكي: ٣٤٥، ٣٤٦؛ وشرح التصريح: ٨٦/١، ٨٧؛ والأشباه والنظائر: ١٨٩/٢.

ولا كذلك الإعراب في الفعل؛ فإنه لم يدخل في الفعل إلا لمشابهة الاسم لا للدّلالة على معنى، فلا نحافظ عليه بأن نقدّره إذا لم يكن في اللفظ، فالجازم لما لم يجد حركة يحذفها حذف الحرف» [١].

أما الخلاف حول علة حذف الحرف من آخر المضارع المعتل، فعلى النحو التالي:

الرأي الأول:

أن حذف آخر المضارع المعتل الآخر عند الجازم لا للجازم، فحذفت حركة الرفع المقدرة ثم حذف الحرف نفسه؛ لئلا يلتبس بالرفع، فحرف العلة لم يكن علامة للرفع حتى يحذف في الجزم، وبه قال ابن عصفور، وأبو

حيان [٢]، وغيرهما وفهم هذا القول من كلام سيبويه [٣] حيث قال: «واعلم أن الآخِرَ إذا كان يسكن في الرفع حُذف في الجزْم؛ لئلا يكون الجزم بمنزلة الرفع، فحذفوا كما حذفوا الحركة ونون الاثنين والجَمِيع. وذلك قولك: لم يَرْمِ ولم يَغْزُ ولم يَخْشَ. وهو في الرفع ساكن الآخر، تقول: هو يَرْمِي ويَغْزُو ويَخْشَى» [٤].

---

(١) لم أقف عليه فيما توفر لي من كتب ابن السراج. ينظر: التعليقة للنحاس:٧٤؛ وتمهيد القواعد: ٢٩٢/١.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل: ٢٠٢/١.

(٣) تباين العلماء في فهم كلام سيبويه، ففهم شارحوا الكتاب أن الحذف للحرف بالجازم، وفهم جماعة أخرى من النحويين أن مقصود سيبويه حذف حركة الرفع المقدر على حرف العلة ثم حذف حرف العلة؛ لئلا يلتبس بالمضارع المرفوع. ينظر: شرح السيرافي: ١٧٢/١، ٥٦/٢، ٥٧؛ والنكت: ١٩٨/١؛ والتعليقة على المقرب للنحاس: ٧٣؛ وتمهيد القواعد: ٢٩١/١؛ والأشباه والنظائر: ١٨٩/٢.

(٤) الكتاب: ٢٣/١

وقال ابن عصفور: «وإنَّما حُذفت الياء والواو في الجزم؛ لئلَّا يكون لفظ المرفوع كلفظ المجزوم لو أُبقيَت الياء والواو. وأيضًا فإنَّ الياء والواو لما عاقبَتا الضَّمَّة فلم تظهر معهما، أُجريَتا مُجرى الضّمّة، فحُذفتا للجزم كما تحذف الضّمّة» (١).

وقد علل أبو حيان لهذا حيث قال: «. يدل على أنها لم تحذف للجزم شيئان:

أحدهما: أن الجازم لا يحذف إلا ما كان علامة للرفع، وهذه الحروف ليست علامةً للرفع، وإنما علامة الرفع ضمة مقدرة فيها.

والآخر: أن الإعراب زائد على ماهية الكلمة، والواو والياء في نحو يغزو ويرمي من الحروف الأصلية؛ إذ هما من الغزو والرمي، والألف في نحو: (يغشى) منقلبةً من أصل؛ لأنه من الغشيان، وقد يكون الحرف منقلبًا عن حرف ملحق بأصل، نحو: (يسلقني ويغرندي)، ماضيهما: (اسلنقى، واغرندى)، وهما ملحقان بـ(احرنجم)، وحرف الجزم لا يحذف الحرف الأصلي ولا الملحق بالأصلي، فكان القياس يقتضي أن يحذف الجازم الضمة المقدرةً في الحروف، لكن يبقى المجزوم بصورة المرفوع لو اقتصر على ذلك، فحذف الجازم الضمةً المقدرةً، وحذفت هذه الحروف لئلا يلتبس المجزوم بالمرفوع، لكون الصورة تكون واحدةً»(٢).

وقال ناظر الجيش: «وإنما كان السكون في الجزم أصلًا؛ لأن بنية الفعل لا تنقص به خلاف حذف آخره؛ ولذلك قد يستغنى عن حذف آخره بتقدير ظاهر الحركة قبل الجزم» (٣).

---

(١) الممتع: ٥٣٥/٢
(٢) التذييل والتكميل: ٢٠٢/٢، ٢٠٣
(٣) تمهيد القواعد: ٢٤٦/١

الرأي الثاني:

أن الجازم حذف هذه الحروف علامةً للجزم، وبه قال المبرد، وابن السراج، والسيرافي [١]، وابن جني، والأنباري [٢]، وابن يعيش [٣]. قال المبرد: «فإن الجزم يذهب هذه الحروف؛ لأن الجزم حذف الأواخر، فإذا صادفت الحرف متحركًا حذفت الحركة، وإن صادفته ساكنًا كان الحرف هو المحذوف، وبقي ما قبله على حركته، وذلك قولك: لم يغز، ولم يخش، ولم يرم، فإذا وصلت قلت: لم يخشَ يا فتى، ولم يرمِ يا فتى، ولم يغزُ يا فتى. تدع الحركة على ما كانت عليه؛ لأنك حذفت الحرف للجزم، فلم يكن لك على الحركة سبيلٌ، كما أنك لما حذفت الحركة من: يضرب ونحوه لم يكن لك على الحرف سبيلٌ، فبقي كهيئته. فما كان من حذف لعلة تشمله فذلك جامع لبابه»[٤].

وقال ابن السراج: «فإن دخل الجزم اختلفا في الوقف والوصل فقلت: لم يغزُ، ولم يرمِ، فحذفت الياء والواو، وكذلك في الوصل... وإنما حذفت الياء والواو في الجزم إذا لم تصادف الجازم حركة يحذفها، فحذفت الياء والواو؛ لأن الحركة منهما، وليكون للجزم دليل» [٥].

---

(١) ينظر: شرح السيرافي: ٥٦/٢، ٥٧.

(٢) ينظر: أسرار العربية: ٣٢٢، ٣٢٣.

(٣) ينظر: شرح التصريف الملوكي: ٣٤٦.

(٤) المقتضب: ١٦٦/٣، وينظر: ٢٧٢/١.

(٥) الأصول في النحو لابن السراج: ١٦٤/٢.

وقال الأنباري: «وقد حُكي عن أبي بكر بن السراج أنه شبّه الجازم بالدواء، والحركة في الفعل بالفضلة التي يخرجها الدواء، وكما أن الدواء إذا صادف فضلة حذفها، وإن لم يصادف فضلة أخذ من نفس الجسم، فكذلك الجازم إذا دخل على الفعل إن وجد حركة أخذها وإلا أخذ من نفس الفعل وسهل حذفها. وإن كانت أصلية لسكونها؛ لأنها بالسكون تضعف فتصير في حكم حس الحركة، فكما أن الحركة تحذف فكذلك هذه الحروف»(١).

وقال ابن جني: «من ذلك حذفهم الأصل؛ لشبهه عندهم بالفرع، ألا تراهم لما حذفوا الحركات – ونحن نعلم أنها زوائد في نحو: لم يذهب، ولم ينطلق – تجاوزوا ذلك إلى أن حذفوا للجزم أيضًا الحروف الأصول، فقالوا: لم يخشَ» (٢)

الرأي الثالث:

أن المضارع المعتل الآخر بعد الجازم مبني، وحُذف حرف العلة؛ للتفريق بين المعرب المقدر إعرابه وبين المبني، وهو رأي الرضي حيث قال: «إن نحو: لم يغز، ولم يخش، ولم يرم: مبني، كاغز، واخش، وارم؛ وإنما حذف الآخر ليكون فرقًا بين المعرب المقدر إعرابه وبين المبني؛ وذلك لأنك تحذف في الفعل محل الإعراب إذا كان حرفًا يوهم سكونه أنه لاستثقال الحركة عليه لا البناء؛ أي: حرف العلة؛ ليكون تنبيهًا على أنه كما ليس الإعراب فيه بظاهر ليس بمقدر أيضًا لزوال محل الإعراب؛ أي: الحرف

(١) أسرار العربية: ٣٢٣، وينظر: التعليقة للنحاس: ٧٤.

(٢) الخصائص: ١/ ٣١٠.

الأخير بلا علة بخلاف: يا شجي، ولا فتى، فإنك أبقيت حرف الإعراب ليكون مقدرًا فيه». (١)

الرأي الرابع:

يرى أصحاب هذا الرأي أن الحذف أثر نطقي من الحركة الطويلة إلى الحركة القصيرة، وبناءً عليه فإن حرف العلة ما هو إلا إطالة الصوت بالحركة التي على الحرف قبله، وبه قال بعض علماء اللغة المعاصرين. قال كمال بشر: «فمن المألوف مثلًا قولهم في: (لم يرم) مجزوم بحذف الياء على حين أن المحذوف إنما هو الرمز الكتابي لا الصوت، إنما الصوت الممثل في الحركة الطويلة (ii) قد قصر وصار (i) فقط إذ التصوير الصوتي للفعل قبل الجزم هو (yarmii)، ولكن بعد الجزم أصبح (yarmi)» (٢).

وقال عبدالصبور شاهين:« لعل من النتائج تطبيق مفهوم الحركة وطولها... نظرتنا إلى الفعل المعتل الآخر، وهو المنتهى بحركة طويلة في مثل: (يسعى، يدعو، يرمي)، ... ونرى نحن أن عين الفعل في الأمثلة الثلاثة السابقة لا تتحمل أية حركات قبل أصوات العلة في أواخرها بل إن أصوات العلة هي حركات عين الفعل، وكل ما حدث في حالة الجزم هو اختصار الحركة الطويلة إلى قصيرة، ليس إلا تمامًا كما نحذف الحركة القصيرة من آخر الفعل الصحيح» ثم عرض أمثلة للفعل المرفوع والفعل المجزوم،

---

(١) قد انفرد بهذا الرأي على ما وقفت عليه في بحثي. شرح الكافية للرضي: ٧/٤.

(٢) دراسات في علم اللغة: ١٥٦، ١٥٧.

فالمرفوع مثل: يسعى: yas à–a. والمجزوم منه: yas à– والمحذوف (a). فيقول: «انتهى بالنصف الثاني من الحركة الطويلة» (١).

وقال محمد البنا: «الحقيقة أن حرف المد لم يحذف، وإنما عرض له الاجتزاء أو التقصير. والذي يمكن قوله: هو أن الذي حذف هي هذه الاستطالة التي تجعل الحركة القصيرة حركة طويلة» (٢).

رد علماء اللغة المعاصرين:

رد بعض اللغويين المعاصرين على النحويين بعدة ردود منها: أن النحويين قد خدعوا بغياب علامات الحركات الثلاثة القصار متأثرين بالرموز الكتابية. قال د. كمال بشر: «إن هذ الذي رأوه بالنسبة لهذه المدات ليس إلا تناقضًا صريحًا أوقعهم فيه عدم قدرتهم على التفريق بين الصوت والرمز الكتابي الذي يشير إلى هذا الصوت. وكثيرًا ما اختلط الأمر على بعضهم فبنوا قواعدهم على النظر إلى الرموز دون الأصوات الحقيقة، الأمر الذي أدى إلى وقوع اضطراب مصحوب بعدم دقة فيما وصلوا إليه من قوانين صوتية وغير صوتية» (٣).

وقال د. رمضان عبد التواب بعد حديثه عن رأي النحويين في المضارع المعتل الآخر: «فهم هنا ينظرون إلى الخط لا إلى النطق، ولو نظروا إلى النطق لقالوا إنه مجزوم بتقصير الحركة...» (٤). وقال أيضًا بعد

---

(١) المنهج الصوتي للبنية العربية:١٨.

(٢) الإعراب سمة العربية الفصحى: ٤٧ وينظر: الحذف والتعويض: ٣٤٦.

(٣) دراسات في علم اللغة: ١٥٧.

(٤) فصول في فقه العربية: ٤٠٨.

حديثه عن كتابة حروف العلة: «وقد وقعوا في هذا الخطأ أيضًا؛ بسبب أن الخط العربي يرمز للحركات الطويلة برمز في داخل بينة الكلمة، بعكس الحركات القصيرة» (١).

تعقب علماء اللغة المعاصرين المتقدمين في كون حرف العلة ساكنًا، وتناقض أقوالهم بين الإشباع وإسكان الحرف، قال كمال بشر: «فهذه الأحرف في نظرهم مدات وهي في الوقت نفسه ساكنة، وهذه المدات كذلك مسبوقة بحركات. مجانسة حكمان لا صحة لأحدهما». ثم يقول: «فكونهما مدات يعنى بداهة كونها حركات طويلة (uu–ii–aa) وذلك يبطل كونها ساكنة إذ السكون عدم الحركة» (٢). ثم يتابع ويفسر إطلاق حروف المد وما يقابله من مصطلح الحركات الطويلة وتمثيلها بالكتابة: «فمن الواضح أن ما سموه حروف المد ليس تعبيرًا قديمًا عما يعرف في الاصطلاح الصوتي الحديث بالحركات الطويلة: الفتحة والكسرة والضمة الممثلة كتابة بالألف والياء والواو بهذا الترتيب. فكيف إذن تكون هذه المدات حركات ثم نسميها سواكن أو ننعتها بصفة السكون؟» (٣).

الترجيح:

والحق أن أصحاب الأقوال السابقة متفقون على الأداء، والخلاف لا يتعدى كونه اصطلاحات وتوجيهات لحذف حرف العلة، وما اصطلح عليه سيبويه ومن تبعه من النحويين، هو الراجح في المسألة؛ لما يلي:

---

(١) المرجع السابق: ٣٩٨.

(٢) دراسات في علم اللغة: ١٦١

(٣) دراسات في علم اللغة: ١٥٦

١- إن القواعد النحوية قد بنيت على استقراء محكم عبر أزمنة متطاولة، فالمضارع بعد الجازم تحذف منه حركة الرفع، وفي معتل الآخر المرفوع قدرت علامة الرفع، فعند الجزم تحذف الحركة المقدرة، ويحذف حرف العلة كتابة؛ للتفريق بين المضارع المرفوع والمجزوم، ولتيسير قواعد النحو على وتيرة واحدة، فالجزم حذف وقطع-كما سلف في بداية البحث- فحذف حرف العلة عند الجازم لا للجازم هو الحكم الراجح.

٢- إن رأي المبرد وابن السراج ومن تبعهما فيه نظر، فالجزم وقع على المضارع المعتل فهو معرب كما في النصب والرفع وقدرت له الحركة في الرفع، وعلى الألف في النصب، وقياسًا عليه وإتمامًا للقاعدة فعلامة الرفع مقدرة؛ لضبط المسألة والتقليل من التفريع والتقسيم. فيبنى على ذلك أن الجزم- بمعناه القطع - وقع على الحركة المقدرة لا على حرف العلة.

٣- إن رأي بعض المعاصرين فيه تناقض بين كون حرف العلة حركة طويلة وبين كون حرف العلة صوتًا صائتًا، فحرف العلة حرف مستقل عن الحركة المقرونة بالحرف السابق للعلة، فعليه وقع الحذف على الصوت الصائت، والحركة ما هي إلا دليل على الحرف المحذوف تناسبًا معها.

ومما يرد به على علماء اللغة المعاصرين:

أ-لو سلّم أنّ العلة في آخر المضارع (المجزوم) رمزٌ مكتوبٌ (حركة طويلة)، وأُلْبِسَ على المتقدمين هذا الرمز فحذف عند دخول الجازم، لما فتحت الواو والياء في آخر المضارع المنصوب، ولم يقل أحد بأن الصوتين في آخر المضارع المعتل المنصوب صوت غير الواو أو الياء في المجزوم. وعليه فإن الصوت قد حذف عند الجزم.

ب- كون العلة ساكناً لا يقصد به ضد الحركة بالمعنى الصرف، ولا يصل إلى قوة الحرف الصامت بدليل أن التقاء الساكنين في جزم (قال) أو الأمر منه تحذف منه العلة؛ لضعفه: (لم يقل أو قل). فالنحويون لم ينظروا إلى السكون بأنه لا معنى له، بل تتغير الدلالة وأوزان الكلمات والإعراب بهذا السكون، فهذه الآثار التي يضيق المقام بذكر أمثلتها لم يجهلها النحويون. وقد أحسن أحد الباحثين بتوجيه إطلاق النحويين السكون على حروف العلة حيث قال: «وصف حروف المد في علوم العربية بأنها سواكن يقصد به الإشارة إلى أن إشباع لفظ حركة المتحرك يشبه السكون من حيث إن الإشباع كالسكون لا يؤدي إلى ظهور مقطع صوتي جديد، بل يؤدي فقط إلى تغيير وصف المقطع» [١].

٤- القول بأن النحويين نظروا إلى الرمز ولم يراعوا الصوت، فيه تجنٍ على العلماء وعلى جهودهم وما بذلوه للعلم وللغة العربية، ولا يخفى عليهم جهد الخليل وابن جني وغيرهما، وهم مقرّون بآراء كثير من العلماء وتوافقها مع علم الأصوات الحديثة، ومن المسائل التي نظر فيها العلماء إلى الصوت والرمز مسألة ثبوت حرف العلة مع الجازم، وقد وردت شواهد على ذلك منها: قوله تعالى: (**إِنَّهُ مَن يَتَّقِي وَيَصْبِرْ**) [٢] على قراءة قنبل عن ابن كثير بإثبات ياء (يتقي) [٣]، وفي إحدى تخريجات هذه القراءة ذكروا أن الفعل مجزوم ومد الصوت بالحركة، وقول الشاعر:

---

(١) الدراسات الصوتية في التراث اللغوي العربي، د. جعفر دك الباب: ٩٤.

(٢) سورة يوسف، الآية:٩٠.

(٣) ينظر: الحجة لابن خالويه: ١٩٨؛ والبحر المحيط: ٣٣٨/٥؛ والدر المصون: ٥٥٢/٦.

ألم يأتيكَ والأنباءُ تَنْمي بما لاقت لَبُونُ بَنِي زِيادِ (١)

وقول الشاعر:

هجوتَ زبّانَ ثم جئتَ معتذرًا من هجوِ زبانَ لم تهجُو ولم تَدَعِ (٢)

ودار حول تخريج هذه الشواهد كلام كثير (٣)، ومن تلك التخريجات أن الجازم حذف الحروف الأصلية للكلمة، وأن هذه الحروف ليست لام الكلمة، بل حروف إشباع تولدت عن الحركات التي قبلها، ومنهم من رأى أنها لغة(٤). فلو كان النحويون قد نظروا إلى الصوت ولم يراعوا الكتابة؛ لعد شاذٌ عندهم بالإجماع، ومع ذلك رأوا أن هذه المدات حروف إشباع.

ج- بناء على الدراسة الصوتية الحديثة توصل إلى أن الفعل المضارع الناقص المجزوم ينتهي بتشكيل مزدوج حركي (٥)، ويعد هذا تشكيل مرفوض في العربية ويظهر فيما يلي:

---

(١) البيت من (الوافر) لقيس بن زهير، ينظر: شعر قيس بن زهير: ٢٩ وروايته: (يبلغك) بدلًا من (يأتيك) وعليه فلا شاهد فيه؛ والكتاب: ٣١٦/٣؛ ومعاني القرآن للفراء: ١٦١/١، ١٨٣/٢، ٢١٨/٢؛ والمنصف: ١١٤/٢، ١١٥؛ والإنصاف: ٢٢.

(٢) البيت من (البسيط) لأبي عمرو بن العلاء وقد قيل: إن اسمه زبان. ينظر: معجم الأدباء: ١٣١٧/٣، وبلا نسبة في: معاني الفراء: ١٦٢/١، ١٨٨/٢؛ وسر صناعة الإعراب: ٦٣٠/٢؛ والإنصاف: ١٩.

(٣) ينظر مسألة التخريج: معاني القرآن للفراء: ١٦١/١؛ والحجة لابن خالويه: ١٩٨،١٩٩؛ والبحر المحيط: ٣٣٨/٥؛ وشرح الأشموني: ٢٦/١.

(٤) ينظر: شرح الكافية للرضي: ٢٦/٤.

(٥) ورد بعدة مصطلحات منها: الصوت المركب، صوت المد المركب، المزدوج الحركي، وعرف بتعريفات منها: اقتران الحركة بشبه الحركة في مقطع واحد، ويأتي على صورتين: الأول: مزدوج هابط، ويأتي بعدة صور ولم تثبت في العربية إلا صورتان: aw–ay، الثانية: مزدوج صاعد، ويأتي بعدة صور ولم تثبت في العربية إلا صورتان: wa –ya . ينظر: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة:٤٠٧، ٤٠٨، أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية: ١٧.

أ-لم يغز، يحذف شبه الحركة، حرف العلة بسبب الوقف:

Lam/yag/zuw -1

يظهر في المقاطع السابقة دخول أداة الجزم وبقاء الفعل على صورته قبل إظهار علامة الجزم وقفا على لام الفعل. بني على ذلك وجود مزدوج حركي هابط، وهذا التشكيل غير مقبول في اللغة، فيسقط منه شبه الحركة (w).

Lam/yag/zu-٢

إن حركة الضم في المقطع الأخير هو حركة عين الفعل.

ب-لم يرم، يحذف شبه الحركة (حرف العلة):

Lam/yar/miy -١

دخلت أداة الجزم على الفعل، ويبقى الفعل على صورته المجردة؛ لإن الجزم ينتج عنه الوقوف على لام الفعل.

Lam/yar/mi -٢

إن حركة الكسر في المقطع الأخير هي حركة عين الفعل [١].

جزم الأفعال الخمسة:

اختلف العلماء في علامة جزم الأفعال الخمسة على أقوال:

(١) التفسيرات الصوتية للظواهر النحوية: ١٠٥

القول الأول:

أن الأفعال الخمسة يجزم بحذف النون، وبه قال جمهور النحـــويين [١]. قال ابن الأنباري عند حديثه عن إعراب الأفعال الخمسة: «لأن هذه الأمثلة لما وجب أن تكون معربة لم يمكن أن تجعل اللام حرف الأعــراب؛ لأنَّــه مــن الإعراب الجزم، فلو أنها حرف إعراب؛ لوجب أن يسقط في حالــة الجــزم، فكان يؤدي إلى أن يحذف ضمير الفاعل، وذلك لا يجوز، ولم يمكن -أيضًا- أن يجعل الضمير حرف الإعراب؛ لأنَّه في الحقيقة ليس مجزوم الفعل، وإنَّما هو قائم بنفسه في موضع رفع؛ لأنَّه فاعل، فلا يجوز أن يجعل حرف إعراب لكلمة أخرى؛ فوجب أن يكون الإعراب بعدها؛ فزادوا النــون؛ لأنهــا تشــبه حروف المد واللين، وجعلوا ثبوتها علامة للرفع، والحذف علامــة للنصــب والجزم» [٢].

القول الثاني:

أن هذه النون ليست إعرابًا، وإنما هي دليل إعراب مقدر قبــل ثلاثــة الأحرف، وبه قال السهيلي، ونسب للأخفش [٣]، وابــن درســتويه [٤]، قــال السهيلي: «إعرابه مقدر قبل الضمير في لام الفعل كما هو كذلك في: غلامي، وليس زوال النون وحذفها هو الإعراب؛ لأنه مستحيل أن يحول بين حــرف

(١) ينظر: الكتاب: ١٩/١؛ وشرح التسهيل: ٥١/١، والارتشاف: ٨٤٣.
(٢) أسرار العربية: ٣٢٤.
(٣) ينظر: شرح التسهيل: ٥١/١؛ والتذييل: ١٩٠/١ ؛ والارتشاف: ٨٤٣.
(٤) لم أقف عليه فيما توفر لي من كتبه، وورد منسوبًا إليه في: الارتشاف: ٨٤٣.

الإعراب وبين إعرابه اسم فاعل أو غير فاعل، مع أن العدم ليس بشيء فيكون إعرابًا وعلامة لشيء في أصل الكلام ومعقوله، والله أعلم»[١].

وقد رد عليه ابن مالك بقوله: «وهو قول ضعيف، لأن الإعراب مجتلب للدلالة على ما يحدث بالعامل، والنون وافية بذلك، فادعاء إعراب غيرها مدلول عليه بها مردود، لعدم الحاجة إليه، والدلالة عليه» [٢].

القول الثالث:

أنها معربة ولا إعراب فيه، وبه قال ابن الأنباري، ونسب إلى الفارسي، وقد نقل أبو حيان عنه قوله معلالًا: «لأنه لا يكون حرف الإعراب فيها النون لسقوطها للعامل، وهي حرف صحيح، ولا يكون الضمير؛ لأنه الفاعل، ولأنه ليس في آخر الكلمة، ولا ما قبل الضمائر من اللامات لملازمتها لحركة ما بعدها من الضمائر من ضم وفتح وكسر، وحرف الإعراب لا يلزم الحركة، فلم يبق إلا أن تكون معربةً، ولا حرف إعراب فيها» [٣].

وقال ابن الأنباري: «وهذه الأمثلة معربة، لا حرف إعراب لها؛ وذلك لِما بينّا من استحالة جعل اللام أوالضمير أو النون حرف الإعراب، وليس لها نظير في كلامهم» [٤].

---

(١) ينظر: نتائج الفكر: ٨٦.

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ٥١/١. وينظر: حاشية الصبان: ١٦٩/١

(٣) ينظر: التذييل والتكميل:١٩١/١. وينطر: أمالي ابن الحاجب: ٨٠٣/٢، والارتشاف: ٤٢٠/١.

(٤) ينظر: أسرار العربية: ٣٢٥.

وقد رد هذا القول ابن الحاجب حيث قال: «لو كان النون حرف إعراب لما حذفت في قولك: (لم يضربوا)، لا يصح؛ فإن الضمة في قولك: (لم يضرب)، حركة إعراب، ومع ذلك فقد حذفت، فليس المراد بحرف الإعراب وحركة الإعراب إلا ما به يكون الاختلاف، فكما أن الحركة في: (يضرب) حركة إعراب؛ لأنها مما به الاختلاف، فكذلك النون في قولك: يضربون، وشبهه، لأنه مما به الاختلاف» (١).

القول الرابع:

أن الفعل المضارع يعرب بهذه الحروف الثلاثة نقله أبو حيان حيث قال: «وفي البسيط زعم بعضهم أن المضارع معرب بهذه الحروف: الألف والواو والياء، فهذه الحروف علامة الإعراب، كما هي في الزيدان والزيدون والزيدين» (٢).

وقال أبو حيان في رده على هذا القول: «ووجه فساده أن النون إما أن تكون كنون التثنية، ويبطل بحذفها في بعض الأحوال، أو يكون لها حظ في الإعراب، ويبطل؛ لأنه إما أن تكون معربةً من مكانين، ولا يكون؛ لأنه خروج عن الفصاحة واستعمال ما لا يحتاج إليه ولا نظير له، أو يكون لها نوع من الإعراب؛ لأنها إن كانت علامة رفع مثلًا فلا تكون الواو موجودةً حينئذ، وبالعكس، ولم تكن» (٣).

---

(١) ينظر: أمالي ابن الحاجب: ٨٠٣/٢.
(٢) ينظر: الارتشاف: ٨٤٤؛ والتذييل:١٩١/١.
(٣) ينظر: التذييل:١٩١/١.

القول الخامس:

أن النون جاءت؛ للحفاظ على الضمائر من الحذف والتغيير في حال الرفع، وقال بهذا القول د. مهدي المخزومي حيث قال :« فلو حذفت النون؛ لتعرض ذلك كله للحذف أو التغيير فتضييع الدلالة عليه، فالنون إذن هي في مثل هذه الأمثلة؛ إنما هي لوقاية الألف والواو والياء من الحذف أو التقصير لا للدلالة على أنها معربة مرفوعة» ثم يرى في حالة الجزم أن فائدة النون تنتفي، وعلل ذلك بقوله:« لأن الفعل إذا كان للمفرد لم تضم فيه لام الفعل، فضمها دليل واضح على أن الفاعل جماعة لا مفرد؛ لأن حق اللام- لو كان الفاعل مفردًا- أن تسكن، وما دامت اللام مضمومة دلّ ذلك على أنها متبوعة بعلم الجمع» أما حالة النصب فقد حمله على الجزم كما حمل النصب في الأسماء على الجر في المثنى والجمع [١].

الترجيح:

بعد هذا التطواف بين أقوال العلماء يترجح منها ما ذهب إليه الجمهور أن الأفعال الخمسة مجزومة وعلامة جزمها حذف النون، وذلك بما يلي:

١- إن الإعراب بالألف والواو والياء مخالف للأداء اللغوي، فالنون تثبت وتحذف باختلاف العوامل الداخلة عليه، فلو كان التغيير الواقع في الكلمة بتغير العوامل؛ لتغيرت هذه الحروف بحسب تغير العوامل، وهذه الحروف ما هي إلا ضمائر تدل على الفاعل بدليل الإسناد إليها.

---

(١) ينظر: في النحو العربي: ١٣٧، ١٣٨.

٢- لا ضابط لمن قال إنها معربة بلا علامة إعراب، فلا فرق بين الرفع والنصب والجزم، فيلزم من قولهم إثبات العلامات الإعرابية في الحالات الثلاث على السواء.

٣- إن رأي مهدي المخزومي فيه بعد عن الواقع اللغوي، وذلك بما يأتي:

أ- كون النون لحماية الضمائر غير مسلم به، فكأنه قياس على نون الوقاية، وهذا قياس مع الفارق، فنون الوقاية؛ لوقاية الكلمة من الكسر لا من الحذف، إضافة إلى ما سبق فقد وقعت حروف بعد الضمائر، ولم تحم ضمائر الرفع، فمن تلك الحالات اتصال الأفعال الخمسة بنون التوكيد، فنون الأفعال الخمسة تحذف؛ لتوالي الأمثال عند اتصالها بنون التوكيد، مثل: يكتبُنّ، تكتبِنّ. فحذف الضمير ونون الرفع.

ب- أثبت الرفع للأفعال الخمسة، ولم يثبت علامة لها. فهذا يخالف المنهج الذي سار عليه علماء النحو؛ لضبط اللغة من اللحن والخطأ. فلا يقع في اللغة فعل بدون علامة إعرابية، على ما أثبته الحذاق من أهل الصنعة.

خاتمة:

بعد هذا العرض والتحقيق في بعض مسائل الجزم التي درات بين النحويين المتقدمين منهم والمتأخرين، فقد ظهرت النتائج التالية:

- دلالة الجزم اللغوية لها ارتباط وثيق بالمعنى الاصطلاحي.
- تباين العلماء في استخدام مصطلح الجزم بين: (الوقف والجزم) كان متقدمًا، ولكن بعد ذلك استقر هذا المصطلح عند أكثر النحاة بالمفهوم المتداول بينهم إلا ما ندر.
- الوقف للبناء والجزم للإعراب أوفق من حيث اللغة، ومصطلح الوقف أصدق على المبني بخلاف الجزم فللإعراب المتغير.
- إطلاق مصطلحي الجزم والوقف دون تقييد، وجعله في قالب واحد يجعلها ملتبسة.
- الجزم إعراب لا كما زعم المازني ومن وافقه.
- أن ما تواتر عن قراء القرآن الكريم في أداء الفعل المضارع المعتل الآخر في حال الجزم يختلف زمنيًا عن المعتل المرفوع.
- تبين بالتحليل أن فهم عبارة سيبويه لجزم المضارع المعتل؛ هو العامل الأول في نشأة الخلاف بين المتقدمين والمعاصرين.
- حرف العلة حرف مستقل عن الحركة المقرونة بالحرف السابق للعلة في الفعل المضارع المعتل الآخر، فعليه وقع الحذف على الصوت الصائت، والحركة ما هي إلا دليل على الحرف المحذوف تناسبًا معها.

- القول بأن النحويين نظروا إلى الرمز ولم يراعوا الصوت فيه تجنٍ على العلماء وعلى جهودهم وما بذلوه للعلم وللعربية، ولا يخفى عليهم جهد الخليل وابن جني وغيرهما، والمحدثون مقرّون بآراء كثير من المتقدمين وتوافقها مع علم الأصوات الحديثة.

- أن مجيء العلة في آخر المضارع رمزًا مكتوبًا أَلْبس على المتقدمين فحذف عند دخول الجازم، فبناءً على رأيهم لما فتحت الواو والياء في آخر المضارع المنصوب، ولم يقل أحد –فيما وقفت عليه– بأن الواو أو الياء في آخر المضارع المعتل المنصوب صوت غير الواو أو الياء في المجزوم. فإن الصوت قد حذف عند الجزم.

- أثبت الدراسات الصوتية وجود المزدوج الحركي في المقطع الصوتي، وعليه تبين أن الحذف حاصل على شبه الحركة وهي الواو والياء.

- إن النحويين لم ينظروا إلى السكون بأنه لا معنى له، بل تتغير الدلالة وأوزان الكلمات والإعراب بهذا السكون، حيث إن الإشباع كالسكون لا يؤدي إلى ظهور مقطع صوتي جديد، بل يؤدي فقط إلى تغيير وصف المقطع.

- ثبت أن النون علامة رفع الأفعال الخمسة، والنصب والجزم بحذفها، بخلاف ما ذهب إليه بعض النحاة القائلين بأن للنون دورًا إيجابيًا أو سلبيًا في الكلمة.

- القول بأن الأفعال الخمسة معربة بلا إعراب؛ فهذا مما يوقع في اللبس بين الحالات الإعرابية، ولا الإعراب بالألف والواو والياء؛ لأن الواقع اللغوي يأباه؛ فالنون تثبت في الرفع ويحذف في النصب والجزم.

ثبت المصادر والمراجع:

●القرآن الكريم

المجلات العلمية:

●الدراسات الصوتية في التراث اللغوي العربي للدكتور: جعفر دك الباب: ٩٤، مجلة المعرفة، السنة العشرون، العدد ٢٣٤، آب ١٩٨١م.

الرسائل العلمية:

●أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية- دراسة لغوية-، إعداد/ عبد الله محمد طالب الكناعنة، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك- الأردن، ١٩٨٨م

●التفسيرات الصوتية للظواهر النحوية، إعداد نبال نبيل نزار، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، ٢٠٠٤ه.

●التغيرات الصوتية في التركيب اللغوي العربي (المقطع- الكلمة- الجملة)، إعداد صلاح الدين سعيد حسين، رسالة دكتوراه، جامعة تشرين، ٢٠٠٩م.

●الفعل الناقص، دراسة صوتية صرفية في ضوء نظرية العامل الفونولوجي المقطعي، إعداد ليلى عبدالله علي باوزير، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، ١٤٢٥ه.

●نحو الفعل المضارع ومكانته في التراكيب الإسنادية، إعداد رمزي منير بعلبكي، رسالة مقدمة إلى دائرة اللغة العربية ولغات الشرق الأدنى، الجامعة الأمريكية ببيروت، ١٩٧٥.

الكتب المطبوعة:

- أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، أ. د. فوزي الشايب، عالم الكتب الحديث، إربد- الأردن، ١٤٢٥ه-٢٠٠٤م.
- أسرار العربية، تأليف أبي البركات عبدالرحمن الأنباري، ت/محمد بهجة البيطار، من مطبوعات مجمع العلمي العربي بدمشق.
- الأشباه والنظائر في النحو لجلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د. رجب عثمان محمد، الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة، ط الأولى، ١٤١٨ه-١٩٩٨م.
- الأصول في النحو لابن السراج، ت/ د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط الثانية، ١٤١٧ه- ١٩٩٦م.
- الإعراب سمة العربية الفصحى (دراسة تتناول وظيفته، وتقويمًا لمنابع بيانه، وعلاقته بالأداء)، أ.د إبراهيم البنا، دار الإصلاح للطباعة والنشر والتوزيع.
- أمالي ابن الحاجب لأبي عمرو عثمان بن الحاجب، ت/ د. فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل، بيروت -لبنان، دار عمان، عمّان، ١٤٠٩ه-١٩٨٩م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لأبي البركات ابن الأنباري، ت/ د. جودت مبروك محمد مبروك، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط الأولى.

- الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي، ت/د. مازن مبارك، دار النفائس، بيروت، ط الثالثة، ١٣٩٩ه-١٩٧٩م.
- تاج اللغة وصحاح العربية (الصحاح)، تأليف: إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أ. أحمد عبد الغفور العطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط الرابعة،١٩٩٠م.
- التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ألفه أبو حيان الأندلسي، حققه د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط الأولى، ١٤١٩ه- ١٩٩٨م.
- التعليقة على المقرب، شرح العلامة ابن النحاس على مقرب ابن عصفور في علم النحو، ت/ د. جميل عبدالله عويضة، وزارة الثقافة، عمان- الأردن، ط الأولى، ١٤٢٤ه-٢٠٠٤م
- تفسير البحر المحيط لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، دراسة وتحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط الأولى، ١٤١٣ه- ١٩٩٣م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لمحب الدين محمد بن يوسف المعروف بناظر الجيش، دراسة وتحقيق مجموعة من الباحثين، الناشر دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط الأولى، ١٤٢٨ ه- ٢٠٠٧م.
- تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق جماعة من المحققين، الدار المصرية للتأليف والنشر.
- جمهرة اللغة، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد، حققه وقدم له د. رمزي منير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت لبنان، ط الأولى، نوفمبر ١٩٨٧م.

- حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني–ت/ طه عبد الرؤوف سعد – المكتبة التوفيقية.
- الحجة في القراءات السبع للإمام ابن خالويه، ت /د. عبدالعال مكرم، دار الشروق، بيروت، القاهرة، ط الثالثة، ١٣٩٩ه–١٩٧٩م.
- الحذف والتعويض في اللهجات العربية من خلال معجم الصحاح للجوهري، د. سلمان سالم السحيمي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية، الأولى، ١٤١٥ه
- الخصائص، صنعة أبي الفتح عثمان بن جني، ت/ أ. محمد علي النجار، المكتبة العلمية.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون تأليف/السمين الحلبي، ت/د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.
- دراسات في علم اللغة، د. كمال بشر، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٨م.
- سر صناعة الإعراب، تأليف: أبي الفتح عثمان بن جني، دراسة وتحقيق د. حسن الهنداوي، دار القلم، دمشق، ط الثانية، ١٤١٣ه– ١٩٩٣م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى ((منهج السالك إلى ألفية ابن مالك))، ت/ أ. محمد محي الدين عبدالحميد، دار الكتاب العربي، بيروت–لبنان، ط الأولى، ١٣٧٥ه– ١٩٥٥م.
- شرح ألفية ابن معطي (تحقيق ودراسة)، د. علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي، الرياض، ط الأولى، ١٤٠٥ه– ١٩٨٥م.
- شرح التسهيل لابن مالك– ت/د. عبدالرحمن السيد، د. محمد المختون، هجر للطباعة والنشر، ط الأولى، ١٤١٠ه–١٩٩٠م.

- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو للشيخ خالد الأزهري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار المكتبة العلمية، بيروت –لبنان، ط الأولى ،١٤٢١ه–٢٠٠٠م.
- شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات قاز يونس، بنغازي، ط الثانية، ١٩٩٦م.
- شرح شذور الذهب، تأليف: محمد عبدالمنعم الجوجري، تحقيق د. نواف بن جزاء الحارثي، مطبوعات الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط الأولى، ١٤٢٤ه–٢٠٠٤م.
- شرح كتاب سيبويه، تأليف أبي سعيد السيرافي، تحقيق أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، ط الأولى، ١٤٢٩ه– ٢٠٠٨م.
- شرح المفصل للزمخشري، تأليف: موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي الموصلي، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه د. إيميل يعقوب، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان، ط الأولى، ١٤٢٢ه– ٢٠٠١م.
- شرح الملوكي في التصريف، صنفه: ابن يعيش، تحقيق د. فخر الدين قباوة، المكتبة العربية بحلب، ط الأولى، ١٣٩٣– ١٩٧٣م.
- شعر قيس بن زهير، عادل جاسم البياتي، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، ١٩٧٢م.
- فصول في فقه العربية، تأليف: د. رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط السادسة، ١٤٢٠ه– ١٩٩٩م.
- في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت– لبنان، ط الثانية، ١٤٠٦ه–١٩٨٦م.

- الكتاب لسيبويه – تحقيق وشرح / أ. عبدالسلام هارون، الناشر مكتبة الخانجي، ط الثالثة، ١٤٠٨ه –١٩٨٨م.
- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، قابل نسخه ووضع فهارسه: د. عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ط الثانية، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- اللمع في العربية، تأليف: أبي الفتح عثمان بن جني، ت /د. سميح أبو مغلي، طبعة دار مجدلاوي للنشر، عمان –الأردن، ١٩٨٨م
- المحكم والمحيط الأعظم، تأليف ابن سيده، تحقيق د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط الأولى، ١٤٢١ه- ٢٠٠٠ م.
- المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عوض حمد القوزي، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، ط الأولى، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.
- معاني القرآن، تأليف أبي زكريا الفراء، تحقيق أ. محمد علي النجار و أ. أحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت- لبنان، ط الثالثة، ١٤٠٣ه-١٩٨٣م.
- معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تأليف ياقوت الحموي، تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.
- معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، تحقيق أ. عبدالسلام هارون، دار الفكر، ١٣٩٩ه - ١٩٧٩م.

- المقتضب، صنعة أبي العباس المبرد، تحقيق: الشيخ محمد عبدالخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ط الثالثة، ١٤١٥ه-١٩٩٤م.
- الممتع في التصريف، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق د. فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت- لبنان، ط الأولى، ١٤٠٧ه- ١٩٨٧م.
- المنصف، شرح أبي الفتح ابن جني لكتاب التصريف للمازني، تحقيق أ. عبدالله الأمين وأ. إبراهيم مصطفى، طبعة وزارة المعارف العمومية إدارة إحياء التراث القديم، ط الأولى، ١٣٧٣ه- ١٩٥٤م.
- المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، د. عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٠ه- ١٩٨٠م.
- نتائج الفكر في النحو لأبي القاسم السهيلي، حققه/ الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط الأولى، ١٤١٢-١٩٩٢.
- النكت في تفسير كتاب سيبويه، تأليف الأعلم الشنتمري، ت/أ. رشيد بلحبيب، طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب، ١٤٢٠ه-١٩٩٩م

فهرس الموضوعات

م	الموضوع	الصفحة
١-	ملخص	٢٣٨٥
٢-	Abstract	٢٣٨٦
٣-	المقدمة:	٢٣٨٧
٤-	تمهيد: تعريف الجزم:	٢٣٩١
٥-	الجزم بين الإعراب والبناء:	٢٣٩٦
٦-	حالات جزم المضارع وما جرى فيها:	٢٣٩٩
٧-	جزم المضارع صحيح الآخر:	٢٣٩٩
٨-	جزم المضارع المعتل الآخر:	٢٤٠٠
٩-	خاتمة:	٢٤١٨
١٠-	ثبت المصادر والمراجع:	٢٤٢٠
١١-	فهرس الموضوعات	٢٤٢٧

تم بحمد الله